البرلمان الإيراني يعيد انتخاب قاليباف رئيساً له

روحاني ينتقد استبعاد أسماء بارزة من الترشح للانتخابات الرئاسية

طهران – «وكالات» : انتقد الرئيس الإيراني حسن روحاني قرار مجلس صيانة الدستور، استبعاد أسماء بارزة من الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقال روحاني أمس الأربعاء إن «هذا القرار يقوض دور الناخبين في انتخابات ديمقراطية».

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنا) عنه القول إن «الانتخابات حدث مهم، لا يتعلق فقط بحضور المواطنين إلى صناديق الاقتراع كما يحدث في انتخابات مجالس الشورى، وإنما يتعلق باختيار شخص يكون رئيساً لكل أبناء الشعب وممثلاً لهم جميعاً».

وأضاف «هذه الانتخابات هي رمز حرية المواطنين ووعيهم، وما دام المعيار هو رأي الشعب فينبغي تهيئة المقدمات ليشارك أبناء الشعب في العملية الانتخابية».

وأعلنت وزارة الداخلية الإيرانية الثلاثاء رسمياً أسماء المرشحين الذين وافق مجلس صيانة الدستور على خوضهم للانتخابات الرئاسية، وأعلنت أنه تم تأييد أهلية 7 مرشحين، هم إبراهيم رئيسي ومحسن رضائي وعلي رضا زاكاني وسعيد جليلي وأمير حسين قاضي زاده ومحسن مهر علي زاده وعبد الناصر همتي.

ويعني هذا استبعاد مرشحين محتملين بارزين كالرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، فضلاً عن استبعاد أبرز المرشحين المعتدلين كرئيس البرلمان السابق علي لاريجاني ونائب الرئيس الحالي إسحاق جهانجيري.

ومن المقرر أن تجرى الانتخابات في 18 يونيو المقبل، ورفض مجلس صيانة الدستور أكثر من 98 في المئة ممن تقدموا للترشح والذي بلغ عددهم 529 مرشحاً، بما في ذلك الـ 40 سيدة اللاتي تقدمن بأوراق الترشح.

ومن بين المرشحين السبعة المتبقين، يعد الأوفر حظا هو رئيس السلطة القضائية المحافظ إبراهيم رئيسي، حيث أنه المرشح الأبرز للمتشددين والاختيار المفضل للنظام، ولا يصنفه المراقبون على أنه متشدد ولكنهم يرون أنه لن يستمر في النهج المعتدل الذي يتبناه روحاني في السياسات الخارجية والنووية.

وكان لاريجاني وجهانجيري قد تعهدا بمواصلة النهج الوسطي لروحاني، وربما يتسبب استبعادهما في خروج احتجاجات أو حتى مقاطعة الانتخابات، وهناك دائماً مخاوف في إيران من أن المشاركة المنخفضة في الانتخابات ربما تُفسّر على أنها تصويت بحجب الثقة عن النظام بأكمله.

ولم يترشح روحاني لهذه الانتخابات، بعدما أمضى فترتين في المنصب، وتردد أن روحاني كتب للمرشد الإيراني علي خامنئي يطالبه بمراجعة القرار، وهو أمر لا يستبعده المراقبون، خاصة وأن الدستور الإيراني يجعل المرشد هو صاحب القول الفصل بشأن كافة الأمور السياسية.

من جهة أخرى انتخب مجلس الشورى الإسلامي الإيراني (البرلمان) محمد باقر قاليباف رئيسا له للعام الثاني على التوالي.

وجرى التنافس على رئاسة المجلس في اقتراع داخلي صباح أمس الأربعاء بين قاليباف النائب عن مدينة طهران، وبين النائب عن مدينة كازرون فريدون عباسي دواني .

وحصل قاليباف، وفقاً لوكالة «فارس»، على 230 صوتا، مقابل حصول عباسي دواني على 18 صوتا من نواب المجلس، البالغ عددهم حاليا 290 .

وبهذا أعيد انتخاب قاليباف رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي في ايران في العام الثاني من الدورة الحالية للمجلس.

من ناحية أخرى صرح مسؤول إيراني بأن شخصا لقي حتفه وأصيب ثلاثة آخرون، جراء انفجار بخط لنقل الأكسجين لمصنعين للبتروكيماويات جنوب غربي إيران.

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنا)، عن عبد النبي يوسفي حاكم منطقة عسلوية الواقعة بمحافظة بوشهر جنوب غرب إيران القول، إن انفجارا وقع في خط نقل الأوكسجين إلى مصنعين للبتروكيماويات تسبب في مقتل شخص وإصابة ثلاثة بجروح.

وأعلن يوسفي تشكيل فريق عمل فني للطوارئ للتحقيق في أسباب الحادث.

الرئيس الإيراني حسن روحاني

«الطاقة الذرية»: برنامج إيران النووي «مقلق للغاية»

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي

«وكالات» : وصف المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم بأنه «مقلق للغاية» وذلك في مقابلة أجرتها معه صحيفة «فاينانشال تايمز»، نشرت أمس الأربعاء.

وقال غروسي للصحيفة إن «إيران تخصب اليورانيوم بدرجات نقاء لا يصل إليها سوى الدول التي تصنع قنابل».

وتأتي تصريحاته في وقت تتفاوض فيه إيران مع قوى عالمية في جنيف لتحديد الخطوات التي يتعين على إيران والولايات المتحدة اتخاذها بشأن العقوبات والأنشطة النووية للعودة للامتثال الكامل للاتفاق النووي الموقع عام 2015 مع القوى العالمية.

وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت من الاتفاق في عام 2018 مما دفع إيران لأن تتجاوز تدريجيا القيود المفروضة على برنامجها النووي بهدف تحجيم قدرتها على إنتاج قنبلة نووية. وتنفي إيران أن يكون ذلك هدفها.

وقال جروسي للصحيفة: «تخصيب دولة ما (اليورانيوم) بدرجة نقاء 60 في المئة أمر خطير للغاية ... لا تصل إلى هذا المستوى سوى الدول التي تنتج قنابل». وأضاف أن مستوى النقاء «60 بالمئة يكاد يكون مستوى إنتاج السلاح، التخصيب التجاري من اثنين إلى 3 في المئة».

وأضاف أن إيران لها «حق سيادي» في تطوير برنامجها لكن «هذا مستوى يحتاج لمراقبة يقظة».

وقال غروسي إن «أغلب الإجراءات التي اتخذتها إيران يمكن العدول عنها بسهولة نسبيا»، لكنه أضاف أن مستوى البحث والتطوير الذي تم الوصول إليه يُعد مشكلة.

وتابع قائلاً: «لا يمكنك إعادة الجني إلى القمقم – بمجرد أن تعرف كيف تصنع شيئا، والسبيل الوحيد لكبح ذلك هو من خلال التحقق».

وأضاف «برنامج إيران نما وأصبح أكثر تطوراً، لذلك فإن العودة المباشرة لاتفاق عام 2015 لم تعد ممكنة. ما يمكن عمله هو إبقاء أنشطتها دون مستويات 2015».

رئيس بيلاروس: تصرفنا بشكل «قانوني» عند تحويل مسار الطائرة

رئيس بيلاروس ألكسندر لوكاشنكو

«وكالات» : قال رئيس بيلاروس ألكسندر لوكاشنكو، أمس أن بلاده تصرفت بشكل «قانوني» عند تحويل مسار طائرة راين اير في المجال الجوي البيلاروسي نافيا أن تكون مقاتلة قد أجبرت طائرة الركاب على الهبوط.

وأكد لوكاشنكو في كلمة أمام نواب البرلمان «تصرفتُ بشكل قانوني لحماية شعبنا» معتبرا اتهامات بأن تكون مقاتلة من طراز ميغ– 29 أجبرت الطائرة على الهبوط في مينسك «محض أكاذيب»، حسب وكالة الأنباء البيلاروسية الرسمية (بيلتا).

تحرير عشرات الأسرى من معتقل طالباني في أفغانستان

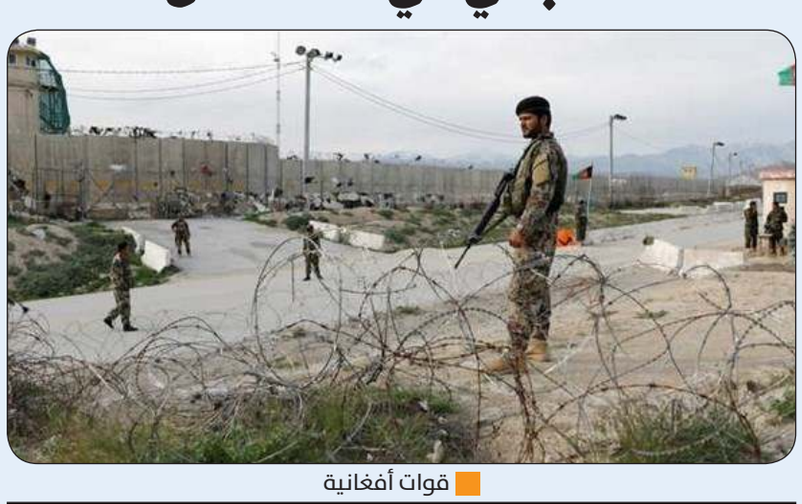
قوات أفغانية

«وكالات» : ذكرت وزارة الدفاع الأفغانية أمس الأربعاء أن قوات كوماندوز تابعة للجيش شنت غارة على سجن تابع لحركة طالبان بشمال البلاد، مما أدى لتحرير 62 أسيراً.

وقالت الوزارة في بيان إنه تم إطلاق سراح الأسرى، من بينهم 26 مدنيا و36 عنصرا بقوات الأمن في البلاد، الليلة الماضية من سجن تابع لحركة طالبان بمنطقة «بغلان المركزية» بإقليم بغلان شمال البلاد.

وأضاف البيان أن قوات الكوماندوز قتلت 4 من حراس السجن، خلال العملية.

يشار إلى أن الجيش الأفغاني شن العديد من الغارات على سجون تابعة للحركة في الشهرين الماضيين، وحرر العشرات من الأسرى.

وأكد مسؤولون الثلاثاء أنه تم إطلاق سراح 41 شخصا، من بينهم 19 جنديا من سجن تابع لطالبان في إقليم حيرات غرب البلاد.

وتخوض قوات الأمن قتالاً ضد طالبان في مختلف أنحاء البلاد.

البنتاغون» : 16 في المئة نسبة الانسحاب من أفغانستان»

بايدن: عقوبات «نورد ستريم 2» كان من شأنها أن تأتي بنتائج عكسية

واشنطن – «وكالات» : قال الرئيس الأمريكي جو بايدن، الثلاثاء إن العقوبات المفروضة لمنع الانتهاء من خط أنابيب نورد ستريم 2 الألماني الروسي كان من شأنها أن تأتي بنتائج عكسية.

وأضاف بايدن أنه عارض المشروع منذ البداية، لكن فرض عقوبات الآن بعد أن أوشك المشروع على الانتهاء ستكون «له نتائج عكسية من حيث علاقاتنا الأوروبية»، وفقاً لتقرير صحافي للبيت الأبيض.

وأشار بايدن إلى أن حلفاء واشنطن في أوروبا يعرفون موقفه من هذه المسألة.

وكانت الحكومة الأمريكية قد أحجمت رسميا عن فرض عقوبات على الشركة التي تشرف على إنتاج خط أنابيب الغاز المثير للجدل الأسبوع الماضي.

وأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا إلى الكونجرس قالت فيه إنه من المصلحة الوطنية الأمريكية الإحجام عن الإجراءات العقابية ضد شركة «نورد ستريم 2 » ومقرها سويسرا ورئيسها التنفيذي الألماني ماتياس وارنيج، وكذلك أربعة آخرين من مسؤولي الشركة.

ويتعرض خط الأنابيب الذي يربط بين روسيا وألمانيا منذ سنوات لانتقادات شديدة من واشنطن وبعض دول شرق أوروبا التي تعتقد أنه سيجعل أوروبا أكثر اعتماداً على إمدادات الطاقة الروسية.

من جهة أخرى أنجز من الانسحاب الأمريكي من أفغانستان المقرر استكماله بحلول 11 سبتمبر بنسبة تراوح بين 16 و25 في المئة، وفقاً لتقدير أسبوعي للبنتاغون نشر الثلاثاء، ما يظهر استمرار عمليات الإنسحاب بوتيرة ثابتة.

منذ أن أصدر الرئيس جو بايدن أوامر بمغادرة القوات في أبريل سحب الأمريكيون من البلاد ما يعادل 160 طائرة شحن من طراز سي17– محملة بالعتاد، وفقاً للقيادة المركزية للجيش الأمريكي.

كما قاموا بتسليم أكثر من 10 آلاف قطعة من المعدات إلى وكالة تابعة للبنتاغون لتدميرها.

وأشارت التقديرات السابقة التي نشرت في 18 مايو إلى 115 طائرة سي17– و5000 قطعة يجب تدميرها، أي 13 إلى 20 في المئة من عملية الانسحاب.

وأشارت القيادة المركزية إلى أنها سلمت أيضا خمس منشآت لوزارة الدفاع الأفغانية، وهو العدد نفسه الذي تم تسليمه الأسبوع الماضي.

ويرفض الجيش الأمريكي أن يكون أكثر دقة بشأن وتيرة الانسحاب وموعده النهائي «حفاظاً على أمن العمليات».

وعلى وزارة الدفاع الأمريكية سحب آخر الجنود الـ2500 والمتعاقدين المدنيين الـ16 ألفاً بحلول 11 سبتمبر الذكرى السنوية لاعتداءات 2001 التي أدت إلى الغزو الأمريكي.

ولم يضع الانسحاب حداً للهجمات التي تشنها حركة طالبان ضد الحكومة الأفغانية وجيشها والمدنيين أيضاً.

وبحسب الأمريكيين، فإن هذه الهجمات لا تعرقل الانسحاب.

الرئيس الأمريكي جو بايدن

الأمم المتحدة: الاتحاد الأوروبي مسؤول جزئياً عن وفاة مهاجرين في البحر المتوسط

«وكالات» : قالت الأمم المتحدة أمس الأربعاء، إن الاتحاد الأوروبي مسؤول جزئياً عن وفيات بين مهاجرين يسافرون بقوارب عبر البحر المتوسط بعدم رده على نداءات الاستغاثة وعرقلته لجهود الإغاثة الإنسانية، ودفعهم للعودة إلى ليبيا.

ويقطع آلاف اللاجئين والمهاجرين، يأتي الكثيرون منهم من أفريقيا، رحلة طويلة وخطرة عبر ليبيا للوصول إلى أوروبا كل عام وعادة ما يستخدمون قوارب مطاطية، في إطار بحثهم عن حياة أفضل.

وترتفع معدلات الوفاة، وتوفي حتى الآن هذا العام ما لا يقل عن 632 مهاجراً وفقاً لتقرير من مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يقع في 37 صفحة ويحمل عنوان «تجاهل قاتل» ويصف الأمر بأنه «مأساة إنسانية على نطاق واسع».

ووجد التقرير أن افتقار المهاجرين للحماية «ليس مأساة منفردة بل نتيجة لقرارات وممارسات سياسية ملموسة من جانب السلطات الليبية ودول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات وأطراف أخرى».

وتابع التقرير أن الاتحاد الأوروبي قلص عملياته الرسمية للبحث والإنقاذ، كما منعت حكومات منفردة الوكالات الإنسانية من إنقاذ المهاجرين الذين يواجهون مشاكل باحتجاز سفنها واستهداف أفراد بإجراءات إدارية وجنائية.

وروى مهاجرون لمكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنه كانت هناك كذلك عمليات إعادة لزوارق المهاجرين من المياه الدولية إلى ليبيا بمساعدة طائرات هليكوبتر أوروبية.

وقال التقرير، الذي يغطي الفترة من يناير 2019 إلى ديسمبر 2020 ويستند إلى مقابلات مع 80 مهاجرا، إن بعض عمليات الاعتراض التي نفذتها السلطات الليبية عرضت المهاجرين للخطر، حيث صُدمت بعض القوارب أو أطلق عليها النار مما تسبب في انقلاب بعضها أو دفع مهاجرين للقفز منها. وكثيرا ما يتعرض المهاجرون للاستغلال وسوء المعاملة في ليبيا.